



## تعزيز برامج دعم الصادرات الزراعية في لبنان

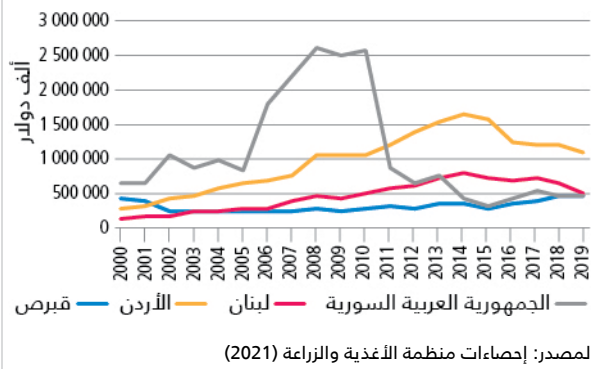
### لقد تزايد العجز في التجارة الزراعية، لكنّ ثمة إمكانيات للتصدير الزراعي

واجه القطاع الزراعي اللبناني فيما خص التجارة الدولية في العقود السابقة تحديات عدّة بسبب الأعباء الاقتصادية والمالية والسياسية. وقد أدت جائحة كوفيد-19 مؤخرًا إلى تفاقم ذلك. تمّ تحديد ثلاثة جوانب تتعلق بالتجارة الزراعية. أولاً، وكما يتضح من الشكل 1، يعتمد لبنان على استيراد العديد من السلع الزراعية لتلبية الطلب المحلي للسكان على الغذاء. وقد شهدت صادرات السلع الزراعية زيادة مطردة منذ عام 2000، ولكن ليس بالوتيرة عينها التي شهدتها الواردات الزراعية.

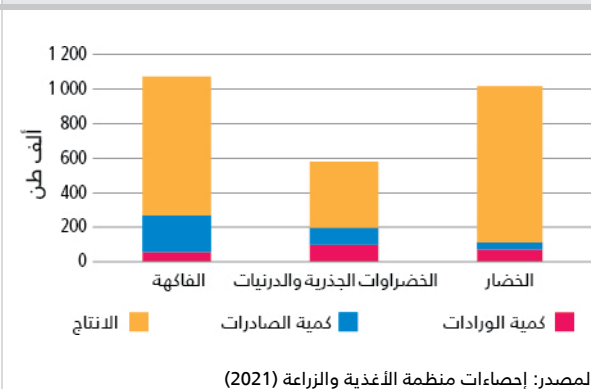
#### الرسائل الرئيسية

- يجب اعتماد التدابير الآيلة الى تزويد المنتجين بمعلومات أفضل عن فرص تطوير استراتيجيات ترويج الصادرات من اجل دعم الصادرات الزراعية.
- يجب أن تركز البرامج الحكومية أيضًا على توسيع وتحسين الوصول إلى أسواق التصدير للمنتجات الزراعية.

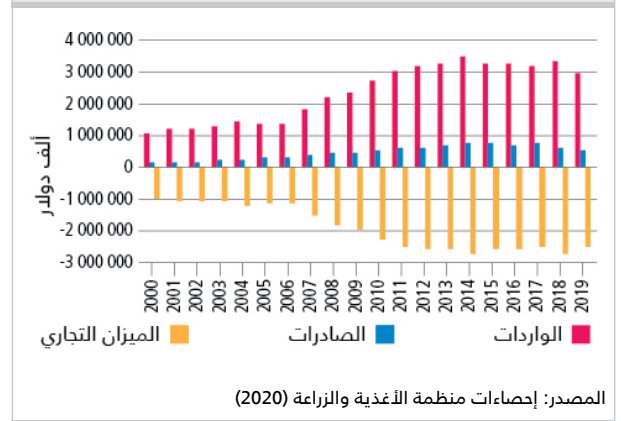
الشكل 2: قيمة الصادرات الزراعية



الشكل 3: التفاوت بين إنتاج واستيراد وتصدير المنتجات الرئيسية في لبنان في عام 2018



الشكل 1: الميزان التجاري الزراعي اللبناني



ثانياً، يعتمد لبنان على استيراد المدخلات الزراعية، ولاسيما الأسمدة والمبيدات الزراعية والآلات والتكنولوجيات الزراعية، ما يحدّ من الاكتفاء الذاتي في ضمان إنتاج غزير<sup>1</sup>. ثالثاً، تعتبر الصادرات الزراعية في لبنان محدودة نسبياً من ناحيتين: (1) من حيث قيمتها، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة (الشكل 2)، و (2) مقارنة بإمكانيات الإنتاج الزراعي (الشكل 3).

1 لتحليل شامل لاستجابات سياسة أسواق المدخلات في ظل جائحة كوفيد-19، يرجى الاطلاع على: منظمة الأغذية والزراعة 2020: استجابات السياسة للحفاظ على تدفق أسواق المدخلات في ظل أزمة كوفيد-19. روما. <https://doi.org/10.4060/ca8979en>

يمكن اعتماد مجموعة من التدابير لدعم الصادرات الزراعية وتنميتها، مثل تطوير الأدوات المالية ودعم تكاليف الترويج والتسويق للمنتجين والشركات التي لديها القدرة على إنتاج منتجات زراعية عالية القيمة وتصديرها.

ثمة معايير مختلفة للمنتجات معترف بها من قبل البلدان من خلال التشريعات والأنظمة المعتمدة، منها على سبيل المثال المعايير المتعلقة بالحد الأدنى من ترسبات منتجات الصحة النباتية، أو عمليات الإنتاج مثل الزراعة العضوية أو معايير التسويق وأنظمة المصادقة (Global GAP). ومن شأن مواءمة هذه التشريعات مع تلك الخاصة بالشركاء التجاريين الرئيسيين أن يسهل تصدير السلع الزراعية. غير أن المزارعين اللبنانيين بحاجة إلى المساعدة والدعم الفني والمالي للامتثال لهذه المعايير.

ويستطيع لبنان كذلك أن يؤسس وكالات لترويج صادراته الغذائية، كما هي الحال في بلدان أخرى. على سبيل المثال، طورت الحكومة التشيلية وكالتيين لتثمين المنتجات التشيلية وتسويقها وتطويرها في مختلف أنحاء العالم. الأولي، ProChile هي تابعة لوزارة الشؤون الخارجية وتدعم الشركات الكبيرة في كافة القطاعات، بما في ذلك الصناعات الغذائية، لكي تدخل الأسواق الدولية. والثانية، Indap هي تابعة لوزارة الزراعة التشيلية وتدعم المزارعين الصغار في تطوير المنتجات وبيعها على المستوى المحلي والوطني والدولي، ما يساهم في تحسين الاستهلاك الوطني وزيادة الصادرات. وقد طورت Indap العلامة التجارية Manos Campesinas التي تصادق على منشأ المنتجات وجودتها.

وهناك طريقة دعم أخرى يمكن أن تتمثل في تشجيع زراعة أصناف الفاكهة المطلوبة في الأسواق الدولية، بدلاً من الأصناف المحلية الأقل قابلية للتصدير. قد يكون تحويل الأنواع الحالية الموجودة في البساتين إلى أنواع جديدة مكملاً بسبب التطعيم وقد يؤدي ذلك إلى فقدان الدخل قبل بلوغ الأصناف الجديدة مرحلة النضج، بينما يتطلب الترويج لأصناف جديدة في البساتين الجديدة الحصول على الشتول والأصول الموثقة والمعتمدة.

لا يمكن الوصول إلى سلسلة قيمة عالمية معيّنة إلا من خلال الامتثال للمعايير الخاصة ولأنظمة المصادقة (مثل Global GAP ومجموعة شركات التجزئة البريطانية، وسواها). ولكي يتخذ المزارعون قراراً باتباع معايير خاصة، ينبغي إعلامهم بشكل كافٍ بالإيجابيات والسلبيات ومساعدتهم في الامتثال لهذه المعايير. علاوة على ذلك، يترتب إنشاء شبكة تضم جهات المصادقة المعترف بها على المستوى الوطني ولمنتجات مختلفة.

يمكن التعامل مع هذه الجوانب الثلاثة من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق الجديدة والانضمام إليها. وتتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في تعزيز القدرات على مستوى الاتفاقات التجارية (الإقليمية أو الثنائية)، والتي تستلزم التدريب وتوجيه السياسات وتقديم الدعم الفني للوزارات وأصحاب المصلحة.

يوضح مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة للبنان بين عامي 2010 و 2017 أن البلد كان منتجاً ومصدراً منافساً في ثلاثة قطاعات رئيسية: المنتجات النباتية (بما في ذلك الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل) والمواد الخام الزراعية (مثل الفلين والخشب ولبّ الورق ونفاياته وألياف النسيج والمواد الخام الحيوانية والنباتية) ومنتجات أخرى مثل التبغ وبدائل التبغ المصنعة، ومستحضرات الحبوب والدقيق والنشا أو الحليب، وأعلاف الحيوانات المحضرة<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الأسواق على المدى الطويل، من المهم بشكل خاص أن يصبح لبنان عضواً في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. علماً أنّ عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بدأت في عام 1999، لكن الطريق لا يزال طويلاً قبل أن ينضم لبنان رسمياً<sup>3</sup> إلى هذه الاتفاقيات. ونظراً إلى اعتماد لبنان على التجارة وطموحه في زيادة صادراته، يجب تسريع عملية الانضمام وتحديد أولوياتها.

ويمكن للبنان أيضاً اعتماد مناهج أكثر استهدافاً للتجارة، مثل دعم منتجات التصدير الزراعي وتطويرها. على سبيل المثال، لدى مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ميزانية تبلغ حوالي 30 مليون دولار أميركي لدعم الصادرات من خلال برنامج AgriPlus.

## معوقات نمو التجارة: صعوبات الوصول إلى أسواق تصدير جديدة

من الأمور المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الدولية عدم ملائمة الأصناف المحلية، بالإضافة إلى شروط الصحة النباتية / الشروط الصحية / الجودة وارتفاع كلفة الإنتاج والطلب في أسواق التصدير. وفي معظم الأحيان لا يقوم المزارعون بزراعة الأصناف المطلوبة للتصدير. ولتصحيح هذا الوضع، لا بدّ من إعادة زراعة و/ أو تطعيم الأصناف الموجودة، وتحمل التكاليف الإضافية والخسارة في الدخل، في انتظار نمو الشتول الجديدة و الطعوم الجذرية والطعوم وبلوغها مرحلة النضج.

إلى ذلك، يعاني لبنان من منافسة قوية مع الدول المجاورة التي تنتج أنواعاً مماثلة من المنتجات الزراعية (لا سيما تركيا ومصر والمغرب وتونس). لذلك فإن زيادة التنوع في المنتجات وتمييزها عن أنواع المنافسين في المنطقة يمكن أن يفتح فرصاً تسويقية جديدة.

2 تسمى هذه "المنتجات الغذائية" في نظام تصنيف HS 1988/1992 .

3 للحصول على وصف مفصل للوضع الحالي في عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، يرجى الاطلاع على: [https://www.wto.org/english/thewto\\_e/acc\\_e/a1\\_liban\\_e.htm#status](https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_liban_e.htm#status)

قام بتحرير هذا الموجز كلٌّ من Ana María Díaz-González و Elèonore Dal و Cristian Morales-Opazo و Viganى. وتمت مراجعته من قبل كل من: وفاء الضيقة، وأمل صليبي، ولما التوم، من الفريق الأساسي في وزارة الزراعة.

تم اقتباس النتائج الواردة في هذا الموجز من الدراسة الفنية بعنوان "استعراض القطاع الزراعي في لبنان" من إعداد Dal, E., Díaz-González, A.M., Morales-Opazo, C. & Viganى, M. 2021. الدراسة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة حول اقتصاديات التنمية الزراعية رقم 12. روما، منظمة الأغذية والزراعة المتاحة على <https://doi.org/10.4060/cb5157en>

إنّ سلسلة الموجزات حول اقتصاديات التنمية الزراعية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة متاحة على الموقع التالي: <http://www.fao.org/economic/esa/publications/by-type/policy-briefs/en>

شعبة الشؤون الاقتصادية الزراعية – التطوير الاقتصادي والاجتماعي  
بريد الإلكتروني [ESA-Director@fao.org](mailto:ESA-Director@fao.org)

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة  
روما، إيطاليا